عصام شلهوب

لبنان أسير مشكلاته السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة الحايك: هجرة الأدمغة نزفٌ مستمر وأزمة بنيويّة

في وطن كان يوما منارة للعلم والفكر، وارضا احتضنت كبار المفكرين والعلماء، باتت العقول المبدعة تحمل حقائبها وترحل بصمت. هجرة الادمغة ليست مجرد ظاهرة عابرة، بل نزف مستمر لطاقات الوطن. شباب واعد، واطباء مرموقون، ومهندسون لامعون، واساتذة جامعات، يجبرون على المغادرة بحثا عن فرص تليق بابداعهم، بينما تبقى البلاد اسيرة ازماتها السياسية والاقتصادية

تشير الاحصاءات الى ان الهجرة من لبنان شهدت ارتفاعا ملحوظا، خاصة بعد الانهيار المالي الذي بدأ عام 2019. وفقا لتقرير صادر عن "الدولية للمعلومات"، هاجر اكثر من 215 الف لبناني بين عامي 2019 و2023، واغلبهم من الشباب واصحاب الكفايات العالية. كما اشار البنك الدولي الى ان لبنان خسر نسبة كبيرة من كوادره الطبية والتعليمية، حيث غادر حوالى 40% من الاطباء و30% من الممرضين الى الخارج، بحثا عن بيئة عمل مستقرة.

في ظل غياب الحلول الجذرية، تزداد مخاوف تحول لبنان الى وطن بلا خبرات، حيث تستثمر الدول الاخرى في العقول اللبنانية، بينما يبقى الوطن يتخبط في دائرة الفراغ. فإلى متى ستبقى الابواب مشرعة لرحيل نخبة ابنائه؟

"الامن العام" التقت الباحثة في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي الدكتورة تريز الحايك.

■ كيف تصفين هجرة العقول في لبنان، وما الفئات الاكثر تضررا منها؟ هل تقتصر على فئة معينة ام تشمل جميع الاختصاصات؟

□ ظاهرة هجرة الادمغة ليست بظاهرة حديثة على المجتمع اللبناني، فهي من اهم المشكلات التنموية التي يعاني منها لبنان، خصوصا وانها استفحلت بشكل غير مسبوق نتيجة الازمات الاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية والاكاديمية التي شهدها لبنان مؤخرا، في مقابل عدم قدرة السلطة السياسية على القيام بالاصلاحات اللازمة للنهوض بالاقتصاد اللبناني وتعافيه على المدى المنظور، وانسداد افق الحل السياسي. الفئات الاكثر تضررا من هذه الظاهرة هي فئة الشباب، فوفقا لتقرير البارومتر العربي 2022، ان 4% من الشباب و46% من الشابات يرغبون في مغادرة بلادهم. لكن الثلثين تقريبا (63%) من الشباب بين 18 و29 عاما يرغبون في الهجرة، والارجح ان السبب هو انعدام الامل في مستقبلهم داخل لبنان، اذ ان 61% ممن لديهم شهادات جامعية يرغبون في الهجرة، مقارنة بـ37% ممن حصلوا فقط على تعليم ثانوي او اقل.

هذه الهجرة لا تقتصر على اختصاص معين، فوفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2022، سجل لبنان حوالى 113 من اصل 144 دولة في هجرة العمال ذوي المهارات العالية، منهم 53% من الاطباء والمهندسين والعمال ذوي المهارات العالية، و44% يمثلون طلاب الجامعات مما ادى الى استنفاد القوة العاملة المحلية للافراد المتعلمين والمدربين تدريبا عاليا، والى نقص المهارات في القطاعات الرئيسية، كالرعاية الصحية والعلوم والتكنولوجيا.

■ ما هو حجم هجرة الادمغة من لبنان؟

□ الهجرة اصبحت خيارا يائسا على نحو متزايد في لبنان، وشبابنا لا يمكن اعتبارهم بدلا عن ضائع بل هم يمثلون الامل والمستقبل. لكن في ظل الاحوال الراهنة، قد تجد هذه الفئة نفسها مجبرة على مغادرة لبنان بحثا عن اوضاع معيشية افضل، وبيئة سياسية واجتماعية اكثر استقرارا، ومن اجل تحصيل فرص عمل افضل برواتب اعلى والحصول على نوعية حياة جيدة.

■ ما هي العوامل الرئيسية التي تدفع الكفايات اللبنانية الى الهجرة؟

□ العوامل الرئيسية التي ادت الى ارتفاع حدة هجرة الادمغة من لبنان تكمن في ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، ويرجع ذلك الى اسباب عدة منها: عدم وجود فرص كافية لاستيعاب الكفايات اللبنانية في سوق العمل، اضافة الى الهوة بين السياسات التعليمية وحاجات السوق المحلية، ما ادى الى تفاقم ظاهرة البطالة وفق مسح الاحصاء المركزي في لبنان، ومنظمة العمل الدولية عن القوى العاملة 2022. ان ما يقارب ثلث القوى العاملة في ادارة لبنان عاطلة عن العمل، بينما بلغ معدل البطالة بين الشباب (15-24 عاما) 47.8%. ويكشف استطلاع ان معدل البطالة ارتفع الى 29.6% في العام 2022، بينما

الباحثة في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي الدكتورة تريز الحايك.

بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 43.4%.

■ كيف تؤثر الاوضاع الاقتصادية والسياسية على قرار الشباب والخبراء بمغادرة البلاد؟

□ لا شك في ان الاوضاع الاقتصادية والسياسية تؤثر على قرار الشباب مغادرة لبنان. فالازمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والامنية المتلاحقة، كذلك الفساد المستشري في الطبقة السياسية، اذ يحتل لبنان المرتبة 154 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الذي ابلغت عنه منظمة الشفافية الدولية برصيد 24 نقطة من اصل 100 على مدى السنوات الاخيرة، وجائحة كوفيد 19، وانفجار مرفأ بيروت، وانهيار العملة الوطنية، وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 144.12% في نهاية العام 2021.

■ هل تعتقدين ان هناك نقصا في الفرص داخل لبنان، ام ان الكفايات تهاجر بحثا عن امتيازات اكبر؟

ساهمت السلطة السياسية في إفراغ لبنان من شبابه وطاقاته

□ نعم هناك نقص في الفرص في لبنان، ويرجع ذلك الى الهوة بين السياسات التعليمية وسوق العمل. قلة الاعتماد على الكفاية في التوظيف، غياب فرص المنافسة المتكافئة والمحسوبية التي منعت الافراد من ذوي المهارات العالية وغير المنتمين الى اي انتماء سياسي من العثور على فرص عمل، مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب. اضافة الى ذلك لا يمكن اغفال ان الكفايات تهاجر بحثا عن امتيازات اكبر، كبيئة توفر لهم رواتب اعلى وفرصا اكبر للتطور الاكاديمي والمهني، والوصول الى تكنولوجيا متقدمة وغيرها من الاسباب.

■ ما دور القطاعين العام والخاص في تفاقم هذه الظاهرة؟

□ ساهمت السلطة السياسية في تنامي هذه الظاهرة مهددة بإفراغ لبنان من شبابه وطاقاته، وذلك لعدم قدرتها على القيام بالإصلاحات اللازمة للنهوض بالقطاعات الانتاجية، وتبني سياسات اقتصادية تسعى الى تحفيز النمو الاقتصادي، والقيام بالإصلاحات المالية والنقدية واعادة هيكلة الديون، وتشجيع الاستثمار من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية، على الرغم من ان الدولة قد انفقت الكثير من اجل تكوين هذه الكفايات. الرابح في هذه العملية هي الدول المتقدمة التي استقطبت هذه الكفايات واستثمرتها في مجالها المعرفي مستفيدة من التقلبات الامنية والسياسية المستمرة في لبنان، والتي تخلق بيئة غير جاذبة للشباب اللبناني. اما على صعيد القطاع الخاص، فهو عانى وما زال من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والازمات المالية، بما في ذلك انهيار الليرة اللبنانية، مما دفع ببعض اصحاب المصانع والشركات الى نقل اعمالهم الى الخارج، وادى الى ارتفاع معدل البطالة في لبنان.

■ كيف تؤثر هذه الهجرة على القطاعات الانتاجية؟

□ تراجع النمو الاقتصادي مع تفاقم الازمة الاقتصادية والمالية التي بدأت في العام 2019 بسبب التأثير الاقتصادي المزدوج لوباء COVID-19 والانفجار الهائل لميناء بيروت في آب 2020. بناء على بيانات البنك الدولي، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 36.5% بين عامي 2019 و2021 واعاد البنك الدولي تصنيف لبنان كدولة ذات دخل متوسط منخفض، بانخفاض عن وضع الدخل المتوسط الأعلى. ◄

إقتصاد

■ الى اي مدى يمكن للتحويلات المالية من المغتربين تعويض الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هجرة الكفايات؟

□ تشكل التحويلات المالية من المغتربين مصدرا حيويا للاقتصاد اللبناني، فوفقا لتقرير الامم المتحدة الانمائي UNDP لعام 2023، ان التحويلات النقدية الى لبنان بلغت نحو 37.8% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2022، وهي تعد النسبة الاعلى المسجلة في بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بحيث يحتل لبنان المرتبة الثالثة في القيمة المطلقة للتحويلات في قائمة البلدان المتلقية للتحويلات النقدية، بعد المغرب ومصر. لكن لا يمكن للتحويلات المالية من المغتربين تعويض الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هجرة الكفايات، فالتحويلات المالية اللبنانية تتدفق -بالقيمة الاسمية المطلقة - كانت مستقرة نسبيا على مدى العقد الماضي، وتراوحت بين 6 و7 مليارات دولار سنويا بين عامي 2011 و2021، بمتوسط يناهز 6.5 مليارات دولار في السنة. الاثر الايجابي لظاهرة هجرة الكفايات اللبنانية لا يوازي الاثر السلبي. فعلى الرغم من الوتيرة التصاعدية للتدفقات المالية للمهاجرين، فهي لا تعوض خسارة لبنان لطاقاته الشبابية. هجرة الادمغة تؤدي الى فقدان رأس المال البشري، والى فقدان العائدات الاستثمارية التي تكبدها الاقتصاد على تكوينه والى فقدان لبنان لبنيته الديموغرافية الشابة، مما قد ينعكس سلبا على المدى الطويل على خطط التنمية وعلى النمو الاقتصادي للبنان. فالرأسمال البشري يعد عاملا حاسما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، اذ ان حرمان لبنان من هذه الكفايات العلمية قد ينعكس سلبا على نمو اقتصاده وتطوره، وزيادة تبعيته التكنولوجية والعلمية والمعرفية والاقتصادية.

■ هل هناك مبادرات من القطاع الخاص او المجتمع المدني لدعم الكفايات الشابة ومنع هجرتها؟

□ نعم، هناك مبادرات من القطاع الخاص في لبنان تهدف الى دعم الكفايات اللبنانية ومنع هجرتها. العديد من الشركات الخاصة تدرك اهمية دعم الكفايات اللبنانية ومنحهم فرص لتنمية مهاراتهم داخل السوق المحلية، منها حاضنات الاعمال والابتكار ومسرعات النمو. هذه الحاضنات توفر للشباب المبدعين والرياديين بيئة محفزة للعمل على افكارهم وتحويلها الى مشاريع قائمة على ارض الواقع. كذلك حاضنات توفر تدريبا وتمويلا مبدئيا ومشورة للمشاريع الصغيرة.

> **الكفايات تحفز الابتكار وتعزز القدرة التنافسية**
>
> **لبنان في المرتبة الثالثة في قيمة التحويلات المالية**

■ هل ترى ان غياب الكفايات يساهم في تراجع بيئة الاعمال والاستثمار؟

□ الكفايات تؤدي دورا محوريا في تطوير الصناعات وتحفيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية، فغياب هذه الكفايات من شأنه ان يعوق النمو الاقتصادي ويعطل مشاريع الريادة والابتكار التي يمكن ان تساهم في تحفيز الاقتصاد. ان نقص الخبرات العالية يقلل من جذب الاستثمارات الاجنبية التي تبحث عن بيئة عمل مستقرة ومدعومة بالكفايات المحلية.

■ كيف يمكن تحسين بيئة العمل والبحث العلمي لاستعادة العقول؟

□ لاعادة جذب العقول المهاجرة، لا بد من تحسين بيئة العمل في لبنان عبر اصلاحات تشريعية، توفير حوافز ضريبية للشركات والمستثمرين، تحسين البنية التحتية، دعم البحث العلمي عبر تمويل المشاريع البحثية، وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية.

■ ما دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في مواجهة هذه الظاهرة؟

□ تؤدي الجامعات والمؤسسات التعليمية دورا محوريا في مواجهة ظاهرة هجرة الادمغة، من خلال تطوير المناهج التعليمية والمراكز البحثية لمواكبة التطورات العالمية، وعلى الجامعات التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص التدريب والعمل للخريجين، مما قد يسهم في خلق فرص عمل في الاسواق المحلية.

■ كيف يمكن للبنان الاستفادة من المغتربين واستقطابهم للمساهمة في الاقتصاد الوطني؟

□ يستطيع لبنان الاستفادة من المغتربين اللبنانيين في الخارج من خلال تشجيعهم على الاستثمار في لبنان عبر منحهم تسهيلات ضريبية في مشاريعهم الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن تفعيل دور المغتربين في نقل المعرفة والتكنولوجيا، لأنهم يتمتعون بخبرات ومعارف مكتسبة من خلال عملهم في اسواق متقدمة، مما يتيح للبنان الاستفادة من هذه الخبرات. كما يمكن للقطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية، التعاون مع المغتربين اللبنانيين المتخصصين في مجالات التكنولوجيا والهندسة والطب لتوفير برامج استشارية تدريبية وبحثية. كذلك يمكن للمغتربين المشاركة في ورش عمل او مؤتمرات تنظمها الجامعات او الشركات لنقل معرفتهم وخبراتهم الى الجيل الجديد من الشباب اللبناني، اضافة الى تنظيم فعاليات اقتصادية لتبادل الافكار، وفتح افاق بين المغتربين ولبنان.